أثر حرب أوكرانيا على أسعار البترول وأسعار الصرف وانعكاساتها الاقتصادية في الدول الأورو–متوسطية

The Impact of the Ukraine War on Oil Prices and Exchange Rates and Their Economic Implications in Euro-Mediterranean Countries

فريدة لكحل[1]

[1]Farida LAKAHAL

[1]جامعة محمد بن أحمد وهران 2 الجزائر، مخبر هندسة التنمية المستدامة مسؤولية الجامعة والاندماج الاجتماعي

lakhal. farida@univ-oran2.dz

تاريخ الاستلام: 2026-01-25 تاريخ القبول: 2026-05-21

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تداعيات الحرب الأوكرانية على تطورات أسعار البترول وأسعار الصرف في الأسواق العالمية وتسعى لربط هذه التحولات بالانعكاسات الاقتصادية المترتبة على أزمة الفضاء الأورو-متوسطي منذ عام 2022 .حيث أفرزت الأزمة صدمة خارجية عنيفة أدت لاضطراب أسواق الطاقة وارتفاع مستويات عدم اليقين النقدي. اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على المنهج الوصفي التحليلي المقارن لتتبع مسارات المؤشرات الكلية .كما استعانت بمعامل ارتباط بيرسون ($r = -0.46$) لقياس طبيعة العلاقة بين أسعار النفط وصرف العملات.استند البحث إلى بيانات موثوقة من البنك الدولي، صندوق النقد، وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية .وتوصلت النتائج إلى أن الحرب ساهمت في إحداث تقلبات حادة وهيكلية أدت لتباين عميق بين ضفتي المتوسط .واجهت الدول المستوردة للطاقة ضغوطا تضخمية حادة، وارتفاعا في إجمالي استيرادها و حظيت الدول المصدرة انتعاش هام في إيراداتها النفطية وعليه أوصت الدراسة بتبني سياسات مرنة تنويع مزيج الطاقة .

كلمات مفتاحية: حرب أوكرانيا؛ أسعار الصرف؛ أسعار البترول؛ الدول الأورومتوسطية؛ الاضطرابات الجيواقتصادية

تصنيف JEL: F31, Q41, F51, Q41, Q52

Abstract :This study aims to analyze the repercussions of the war in Ukraine on oil price trends and exchange rates. It highlights the economic implications of this geopolitical crisis for Euro-Mediterranean countries since 2022. The conflict produced a severe external shock that disrupted energy markets and heightened financial uncertainty., the study employed a comparative descriptive-analytical research approach. It used Pearson's correlation coefficient ($r = -0.46$) to measure the relationship between oil and currency markets. The empirical analysis was strictly based on official data from the World Bank, IMF, and the U.S. EIA. The study concluded that the war contributed to severe, structural impacts between the two shores of the Mediterranean. Importing countries faced inflationary pressures, while exporting nations enjoyed substantial fiscal surpluses. the region must diversify its energy .

[1] **المؤلف المرسل:** لكحل فريدة **الإيميل:** lakhalfarida123@gmail.com

Keywords : Ukraine war; Exchange rates; Oil prices; Euro-Mediterranean countries; Geo-economic instability.

Jel Classification Codes : F31, Q41, F51, Q41,Q52

مقدمة:

شهد الاقتصاد العالمي منذ اندلاع حرب أوكرانيا في فبراير 2022 تحولات عميقة اتسمت بتصاعد الاضطرابات الجيو–اقتصادية، نتيجة تداخل العوامل الجيوسياسية مع المتغيرات الاقتصادية والمالية الدولية. وقد شكّلت هذه الحرب صدمة خارجية غير مسبوقة أثّرت بشكل مباشر على استقرار الأسواق العالمية، لا سيما أسواق الطاقة وأسواق الصرف، في ظل تنامي حالة عدم اليقين وتزايد المخاطر المرتبطة بالأمن الطاقوي والمالي (صندوق النقد الدولي، 2023) تعد أسعار البترول من أكثر المتغيرات تأثرا بتداعيات الحرب، نظرا للدور المحوري لكل من روسيا وأوكرانيا في أسواق الطاقة العالمية، سواء من حيث الإنتاج أو النقل. فقد أدى تعطل الإمدادات وفرض العقوبات الاقتصادية إلى ارتفاع حاد في أسعار البترول، ما انعكس بدوره على معدلات التضخم وتكاليف الإنتاج عالميا ، وأحدث ضغوطات إضافية على موازنات الدول المستوردة للطاقة (البنك الدولي، 2022)

وفي هذا السياق، تأثرت أسعار الصرف بشكل ملحوظ نتيجة تقلب تدفقات رؤوس الأموال، وارتفاع الطلب على العملات الأجنبية، وتزايد العجز في ميزان المدفوعات، خاصة في الاقتصادات المنفتحة والتابعة للاستيراد الطاقوي. وتبرز الدول الأورو–متوسطية كحالة خاصة، بحكم موقعها الجغرافي، وارتباطها الوثيق بالاتحاد الأوروبي، واعتماد العديد منها على واردات الطاقة، مما يجعلها أكثر عرضة لانتقال الصدمات الخارجية الناتجة عن الاضطرابات الجيو–اقتصادية العالمية (البنك المركزي الأوروبي، 2023)

وعليه، فإن دراسة أثر حرب أوكرانيا على أسعار الصرف وأسعار البترول في الدول الأورو–متوسطية تكتسي أهمية علمية وعملية بالغة، كونها تسهم في فهم آليات انتقال الصدمة الجيوسياسية، وتفسير ديناميكيات عدم الاستقرار الاقتصادي في منطقة استراتيجية تمثل حلقة وصل بين أوروبا وجنوب المتوسط. ويركّز هذا البحث على الدول الأورو–متوسطية باعتبارها فضاء اقتصاديا متأثرا بشكل مباشر بتقلبات أسواق الطاقة العالمية.

إشكالية البحث

انطلاقا مما سبق، تتمحور إشكالية هذه الدراسة كالآتي:

كيف أثّرت حرب أوكرانيا على أسعار الصرف وأسعار البترول في الدول الأورو–متوسطية، في ظل تصاعد الاضطرابات الجيو–سياسية العالمية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية ثم وضع الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى

أدت تقلبات أسعار البترول الناتجة عن حرب أوكرانيا إلى زيادة عدم استقرار أسعار الصرف في الدول الأورو–متوسطية، خاصة الدول المستوردة للطاقة.

الفرضية الثانية

يختلف تأثير حرب أوكرانيا على أسعار الصرف باختلاف طبيعة الدولة الأورو–متوسطية، حيث تستفيد الدول المصدّرة للبترول من تحسن نسبي في استقرار أسعار الصرف مقارنة بالدول المستوردة للبترول.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في تعميق الفهم النظري والتطبيقي لآليات انتقال الصدمات الجيو–اقتصادية إلى المتغيرات النقدية والطاقوية، من خلال تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار البترول وتقلبات أسعار الصرف في إطار إقليمي محدد، مع التركيز على التباين في الاستجابة بين الدول المصدّرة والمستوردة للطاقة داخل المنطقة الأورو–متوسطية.

منهجية البحث

يرتكز هذا البحث على الدول الأورو–متوسطية وفق تصنيف برنامج التعاون الإقليمي الأوروبي 2021–2027 والذي يضم 14 دولة متوسطية، منها 10 دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي و4 دول شريكة ضمن

أداة المساعدة ما قبل الانضمام(IPA) ، وهي: إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، البرتغال، اليونان، قبرص، مالطا، سلوفينيا، كرواتيا، بلغاريا، ألبانيا، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود، ومقدونيا الشمالية.

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل تطور أسعار البترول وأسعار الصرف في مجموعة من الدول الأورو–متوسطية المختارة، والمتمثلة في الجزائر وتركيا ومنطقة اليورو، خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2024، مع التركيز على مرحلة ما بعد اندلاع الحرب الروسية–الأوكرانية في فبراير 2022.

تم الاعتماد على بيانات إحصائية رسمية مستمدة من مصادر دولية موثوقة، مثل البنك الدولي، قاعدة بيانات(federal reserve bank of st louis) ، ومنصة ,Energy prices. Our World in Data) (2024حيث تم توظيف الجداول الإحصائية و تشكيل من خلالها الرسومات البيانية لتحليل اتجاهات المتغيرات محل الدراسة وإبراز الفروق الزمنية والمكانية قبل وبعد الصدمة الجيو–اقتصادية.شملت الدراسة عينة من الدول الأورو–متوسطية، تم اختيارها وفق طبيعة وضعها الطاقوي، حيث تم التركيز على دول مصدّرة للبترول مثل الجزائر، ودول مستوردة للطاقة مثل تركيا وبعض دول الاتحاد الأوروبي، وذلك بهدف إبراز الفروق في تأثير الصدمات النفطية على أسعار الصرف.

كما تم الاعتماد على التحليل المقارن بين الدول المصدّرة والمستوردة للطاقة، من خلال دراسة تطور أسعار البترول وأسعار الصرف وتحليل اتجاهات المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة المدروسة، بهدف إبراز انعكاسات الصدمات الجيو–اقتصادية على اقتصادات الدول الأورو–متوسطية.

تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة محاور رئيسية؛ يتناول المحور الأول الإطار الجيو–سياسي والاقتصادي قبل اندلاع حرب أوكرانيا، بينما يخصص المحور الثاني لتحليل الحرب باعتبارها صدمة جيو–اقتصادية عالمية. أما المحور الثالث فيتناول أثر الحرب على أسعار البترول وأسعار الصرف في الدول الأورو–متوسطية، في حين يركز المحور الرابع على تحليل آليات التفاعل الاقتصادي بين أسعار البترول وأسعار الصرف، وصولا إلى الخاتمة والتوصيات.

1.الإطار الجيو–سياسي والاقتصادي قبل اندلاع حرب أوكرانيا

قبل اندلاع حرب أوكرانيا في 24 فيفري 2022، كان الاقتصاد العالمي يمرّ بمرحلة انتقالية معقّدة، اتسمت بتشابك واضح بين العوامل الجيو–سياسية والاقتصادية. فعلى الصعيد الدولي، ساد نوع من الاستقرار الجيو–سياسي النسبي رغم استمرار بعض التوترات الإقليمية المحدودة، في حين تميّزت العلاقات الاقتصادية بين القوى الكبرى، ولا سيما بين روسيا والاتحاد الأوروبي، بدرجة عالية من الاعتماد المتبادل، خاصة في قطاع الطاقة. وقد مثّلت روسيا أحد المورّدين الرئيسيين للنفط والغاز إلى الأسواق الأوروبية، مما جعل أمن الطاقة الأوروبي مرتبطا بشكل وثيق بالتوازنات الجيو–اقتصادية القائمة آنذك .اقتصاديا، جاءت هذه المرحلة في أعقاب جائحة كوفيد–**19**، التي دفعت معظم الدول، بما فيها الدول الأورو–متوسطية، إلى تبنّي سياسات نقدية توسعية لمواجهة الركود الاقتصادي، تمثلت في خفض أسعار الفائدة وزيادة السيولة النقدية (International Monetary Fund, 2021)وقد ساهمت هذه السياسات في تحقيق نوع من الاستقرار النسبي في أسواق الصرف، رغم ارتفاع مستويات التضخم تدريجيًا مع بداية تعافي الطلب العالمي . (European Central Bank, 2023)

وفيما يخص أسعار البترول، فقد اتسمت الفترة السابقة للحرب بمستويات معتدلة نسبيا، مع اتجاه تصاعدي محدود نتيجة عودة الطلب على الطاقة بعد تخفيف القيود الصحية. إلا أن الأسواق الطاقوية ظلت هشّة ومعرّضة للصدمات، بسبب اختلالات العرض وتباطؤ الاستثمارات في قطاع الطاقة خلال فترة الجائحة (OPEC, 2021)

بالنسبة للدول الأورو–متوسطية' استفادت الدول المصدّرة للبترول من تحسن إيراداتها الخارجية واستقرار ميزان مدفوعاتها، في حين بقيت الدول المستوردة للطاقة عرضة لضغوط على موازينها التجارية واحتياطاتها من النقد الأجنبي، ما جعل أسعار صرفها حسّاسة لأي تغير مفاجئ في أسعار الطاقة العالمية Word) . Bank, 2021)

وبالتالي، يمكن اعتبار أن الفترة السابقة لاندلاع حرب أوكرانيا شكّلت مرحلة توازن هش في النظام الاقتصادي العالمي، حيث كان استقرار أسعار الصرف وأسعار البترول قائما على افتراض استمرار العلاقات الجيو–اقتصادية الدولية دون صدمات كبرى.

2.حرب أوكرانيا كصدمة جيو–اقتصادية

تعدّ حرب أوكرانيا صدمة جيو–اقتصادية عالمية غير مسبوقة في حدّتها واتساع آثارها، إذ لم تقتصر تداعياتها على البعد العسكري أو السياسي فحسب، بل امتدت لتشمل مختلف مرتكزات الاقتصاد العالمي، ولا سيما أسواق الطاقة والمال. وقد شكّلت هذه الحرب نقطة تحوّل في النظام الجيو–اقتصادي الدولي، حيث أعادت تشكيل العلاقات الاقتصادية بين الدول، وأبرزت هشاشة الترابط القائم بين الجغرافيا السياسية والأسواق العالمية.

وقد تجلّت الصدمة الجيو–اقتصادية للحرب أساسا من خلال تعطّل إمدادات الطاقة، نتيجة العقوبات الاقتصادية والمالية التي فرضتها الدول الغربية على روسيا، باعتبارها أحد أكبر المصدّرين العالميين للنفط والغاز. وأسفر ذلك عن اضطرابات حادة في أسواق الطاقة العالمية، وارتفاع ملحوظ في أسعار البترول والغاز، إلى جانب تزايد حالة عدم اليقين في الأسواق الدولية. هذا الارتفاع المفاجئ في أسعار الطاقة انعكس بشكل مباشر على تكاليف الإنتاج والنقل، وأسهم في تفاقم الضغوط التضخمية في العديد من الاقتصادات، خاصة في الدول المستوردة للطاقة (الوكالة الدولية للطاقة، 2022).

وعلى المستوى المالي والنقدي، أدّت الحرب إلى تقلبات كبيرة في أسواق الصرف، نتيجة تحركات رؤوس الأموال، وازدياد الطلب على العملات الآمنة، وتباين ردود فعل البنوك المركزية تجاه موجة التضخم العالمية. وقد واجهت العديد من الدول الأورو–متوسطية ضغوطا على عملاتها الوطنية، بسبب ارتفاع فاتورة الواردات الطاقوية وتراجع موازينها التجارية، في حين استفادت بعض الدول المصدّرة للبترول من تحسن إيراداتها الخارجية، ما ساعد نسبيا على دعم استقرار أسعار صرفها

كما كشفت الحرب عن أهمية البعد الجيو–اقتصادي في تفسير الصدمات الاقتصادية المعاصرة، حيث أصبحت القرارات السياسية والعقوبات الاقتصادية أدوات مؤثرة في توجيه الأسواق، وليس فقط العوامل الاقتصادية التقليدية. وفي هذا السياق، يمكن اعتبار حرب أوكرانيا صدمة خارجية .انتقلت آثارها إلى الاقتصادات الوطنية عبر عدة قنوات، من أبرزها قناة أسعار الطاقة، وقناة التجارة الخارجية، وقناة الأسواق المالية، وهو ما يجعلها إطارا تحليليا مناسبا لدراسة تفاعل أسعار الصرف وأسعار البترول في الدول الأورو–متوسطية.

3.أثر حرب أوكرانيا على أسعار الصرف وأسعار البترول في الدول الأورو–متوسطية

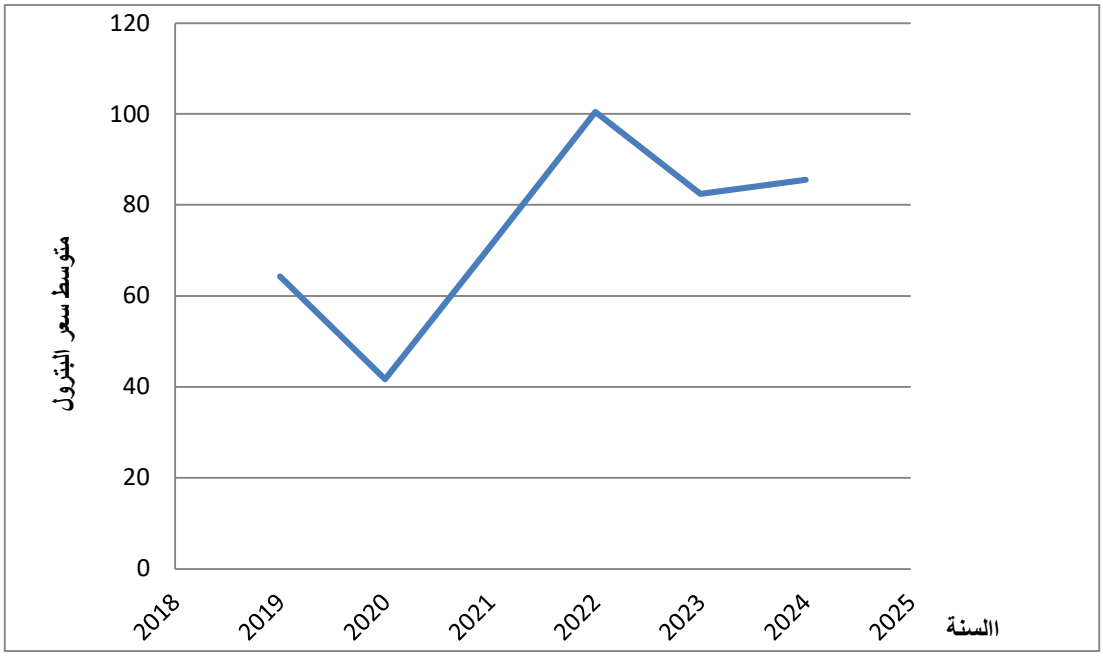
أدّت حرب أوكرانيا، منذ اندلاعها إلى اضطرابات عميقة في أسواق الطاقة والمال العالمية، وكان للدول الأورو–متوسطية نصيب مهم من هذه التداعيات بحكم موقعها الجغرافي وارتباطها الوثيق بالأسواق الأوروبية والدولية.

3.1 أثر الحرب على أسعار البترول

تمثّل الأثر المباشر للحرب في الارتفاع الحاد لأسعار البترول خلال سنة 2022، نتيجة تعطل الإمدادات الروسية، وفرض عقوبات اقتصادية واسعة، وزيادة المخاوف بشأن أمن الطاقة العالمي. وقد تجاوزت أسعار النفط مستوياتها التاريخية في بعض الفترات، قبل أن تشهد تقلبات ملحوظة خلال سنتي 2023 و2024 مع محاولات إعادة التوازن بين العرض والطلب.

- **الدول المصدّرة للبترول** استفادت من ارتفاع الأسعار من خلال تحسن الإيرادات النفطية وشروط التبادل التجاري.
- **الدول المستوردة للبترول** واجهت ارتفاعا في فاتورة الواردات الطاقوية، ما زاد من الضغوط على ميزان المدفوعات والتضخم.

الشكل 1:تطور أسعار البترول العالمية.



المصدر :إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA) :عالمنا في بيانات(2024)

تحليل تطور أسعار البترول العالمية خلال الفترة (2019-2024) وهي فترة تميزت بتعاقب أزمات اقتصادية وجيو-سياسية أثّرت بشكل مباشر على أسواق الطاقة العالمية سجل متوسط سعر البترول في سنة 2019 نحو 64.3 دولارا للبرميل، وهو مستوى يعكس حالة من الاستقرار النسبي في السوق النفطية العالمية قبل اندلاع الأزمات الكبرى.غير أن الأسعار شهدت انخفاضًا حادا في سنة 2020 لتصل إلى 41.7دولارا للبرميل، نتيجة التراجع الكبير في الطلب العالمي على الطاقة بسبب جائحة كوفيد-19، وتوقف العديد من الأنشطة الاقتصادية والصناعية.

ابتداء من سنة 2021، عادت أسعار البترول إلى الارتفاع لتبلغ 70.9 دولارا للبرميل، مدفوعة بمرحلة التعافي الاقتصادي العالمي وارتفاع الطلب على الطاقة .وقد بلغ هذا الارتفاع ذروته في سنة 2022، حيث سجل متوسط السعر حوالي 100.5 دولارا للبرميل، وهو ما يعكس التأثير المباشر لاندلاع حرب أوكرانيا في فبراير 2022، وما تبعها من اضطرابات حادة في إمدادات الطاقة العالمية والعقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا، باعتبارها أحد كبار منتجي النفط في العالم.

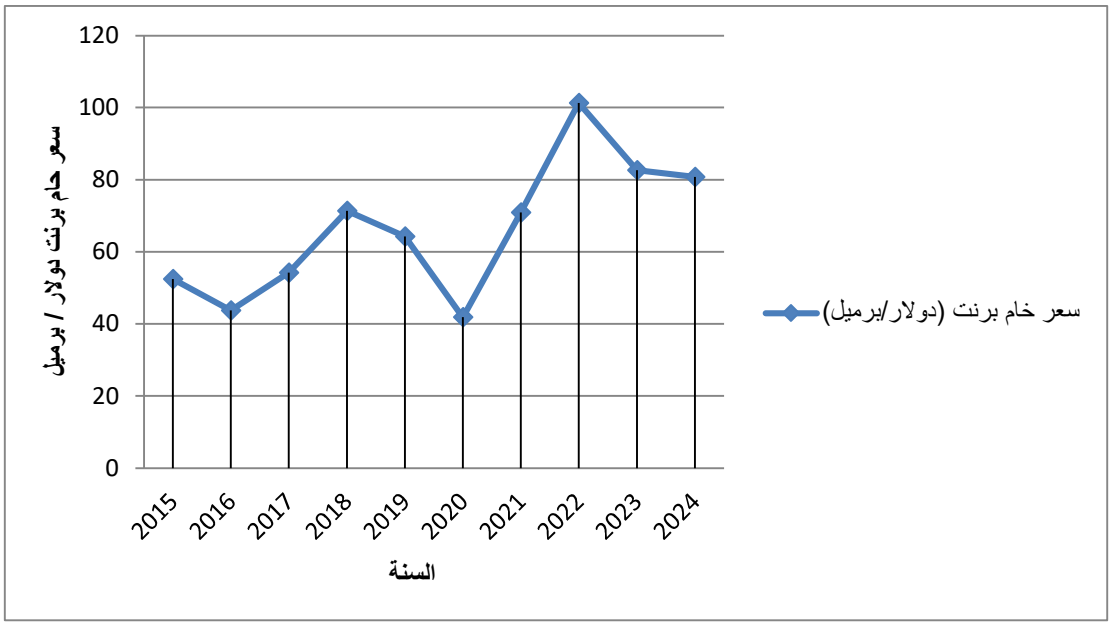
خلال سنة 2023، تراجعت أسعار البترول نسبيا لتصل إلى 82.4 دولارا للبرميل، نتيجة تكيّف الأسواق العالمية مع الصدمة الجيو-اقتصادية، وتدخلات الدول المنتجة، إضافة إلى تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي.

أما في سنة 2024، فقد سجل متوسط السعر 1. 85 دولارا للبرميل، مما يشير إلى استمرار حالة عدم اليقين في أسواق الطاقة العالمية، واستمرار تأثير التوترات الجيو-سياسية على مسار الأسعار.

تؤكد المعطيات الواردة في الشكل أن:

- ✓ أسعار البترول العالمية أصبحت أكثر تقلبًا خلال فترة ما بعد 2020
- ✓ حرب أوكرانيا شكّلت صدمة جيو-اقتصادية قوية لأسواق الطاقة
- ✓ الاضطرابات الجيو-سياسية تعد عاملًا حاسمًا في تفسير الارتفاع الحاد لأسعار البترول خلال سنة 2022 وما بعدها(World Development Indicators , 2024).

الشكل 2:تطور أسعار نفط برنت (Brent) خلال الفترة الممتدة من 2015إلى 2024



المصدر :من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي (مؤشرات التنمية العالمية، 2024)

يظهر هذا الشكل تطور أسعار نفط برنت (Brent) خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2024، وهي فترة شهدت تقلبات حادة في أسواق الطاقة العالمية نتيجة تداخل عوامل اقتصادية وجيو–سياسية.

- خلال الفترة 2015–2016، سجلت أسعار نفط برنت مستويات منخفضة نسبيًا (حوالي 44–52 دولارا للبرميل)، نتيجة وفرة العرض العالمي وتباطؤ النمو الاقتصادي.
- بين 2017 و2018، عرفت الأسعار ارتفاعا ملحوظًا لتبلغ نحو 71 دولارا للبرميل، مدفوعة بتحسن الطلب العالمي وتنسيق سياسات الإنتاج.
- في سنة 2020، شهدت الأسعار انخفاضا لتصل إلى حوالي 42 دولارا للبرميل، بفعل الصدمة غير المسبوقة لجائحة كوفيد–19 وتراجع الطلب العالمي على الطاقة.
- ابتداءا من سنة 2021، دخلت أسعار النفط في مسار تصاعدي قوي، لتبلغ ذروتها في سنة 2022 بحوالي 101دولار للبرميل، وهو ما يعكس الأثر المباشر لاندلاع حرب أوكرانيا، وما نتج عنها من اضطرابات في الإمدادات العالمية للطاقة والعقوبات المفروضة على روسيا.
- خلال الفترة 2023–2024، تراجعت الأسعار نسبيا لتستقر في حدود 80–83 دولارا للبرميل، نتيجة تكيف الأسواق مع الصدمة الجيو–اقتصادية، وتباطؤ النمو العالمي، وتدخلات الدول المنتجة.

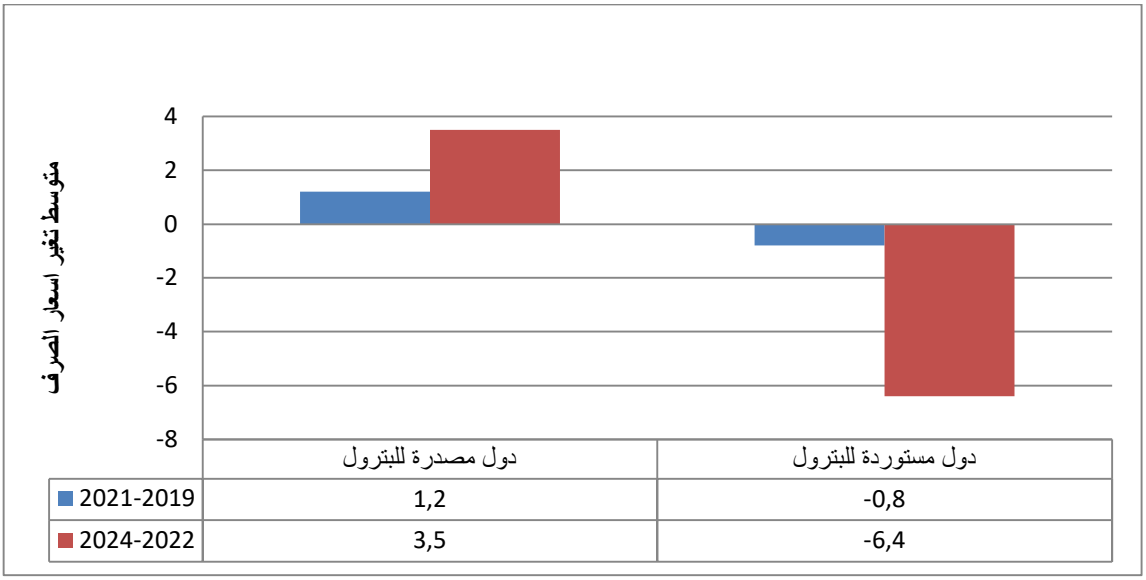
يؤكد هذا الشكل أن حرب أوكرانيا شكّلت نقطة تحوّل رئيسية في مسار أسعار البترول العالمية، مما جعلها أكثر تقلبا، وهو ما يفسر انعكاساتها الاقتصادية الواسعة على الدول الأورو–متوسطية، خاصة عبر قنوات التضخم وأسعار الصرف والميزان التجاري.

وبالتالي، تؤكد النتائج أن أسعار البترول تمثل قناة انتقال رئيسية للصدمة الجيو–اقتصادية الناتجة عن حرب أوكرانيا نحو أسواق الصرف في الدول الأورو–متوسطية، مع اختلاف حدة التأثير باختلاف الوضع الطاقوي لكل دولة

3.2أثر الحرب على أسعار الصرف

انعكست تقلبات أسعار البترول الناتجة عن الحرب بشكل واضح على استقرار أسعار الصرف في الدول الأورو–متوسطية. فقد أدّى ارتفاع أسعار الطاقة إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية لتمويل الواردات، ما تسبب في ضغوط تراجعية على العملات الوطنية للدول المستوردة للطاقة. كما ساهمت حالة عدم اليقين العالمية في تحركات رؤوس الأموال نحو العملات الآمنة، الأمر الذي زاد من تقلبات أسواق الصرف.

الشكل 3: متوسط تغير اسعار الصرف قبل وبعد حرب اوكرانيا



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية (2024)

يوضح الشكل الثاني ما يلي:

✓ **الدول المصدّرة للبترول**

تشير النتائج إلى أن متوسط تغير أسعار الصرف في الدول المصدّرة للبترول سجل تحسنا ملحوظًا بعد **الحرب**، حيث ارتفع من 1.2%+خلال الفترة (2019–2021) إلى 3.5%+خلال الفترة (2022–2024). يفسر هذا التحسن بارتفاع أسعار البترول العالمية بعد اندلاع الحرب، ما عزّز الإيرادات الخارجية لهذه الدول، وحسّن أوضاع موازينها التجارية واحتياطاتها من النقد الأجنبي، الأمر الذي انعكس إيجابًا على استقرار عملاتها الوطنية.

✓ **الدول المستوردة للبترول**

في المقابل، أظهرت الدول المستوردة للبترول تدهورا واضحا في أسعار الصرف خلال فترة ما بعد الحرب،حيث انتقل متوسط التغير من 0.8%–قبل الحرب إلى 6.4%–بعدها.

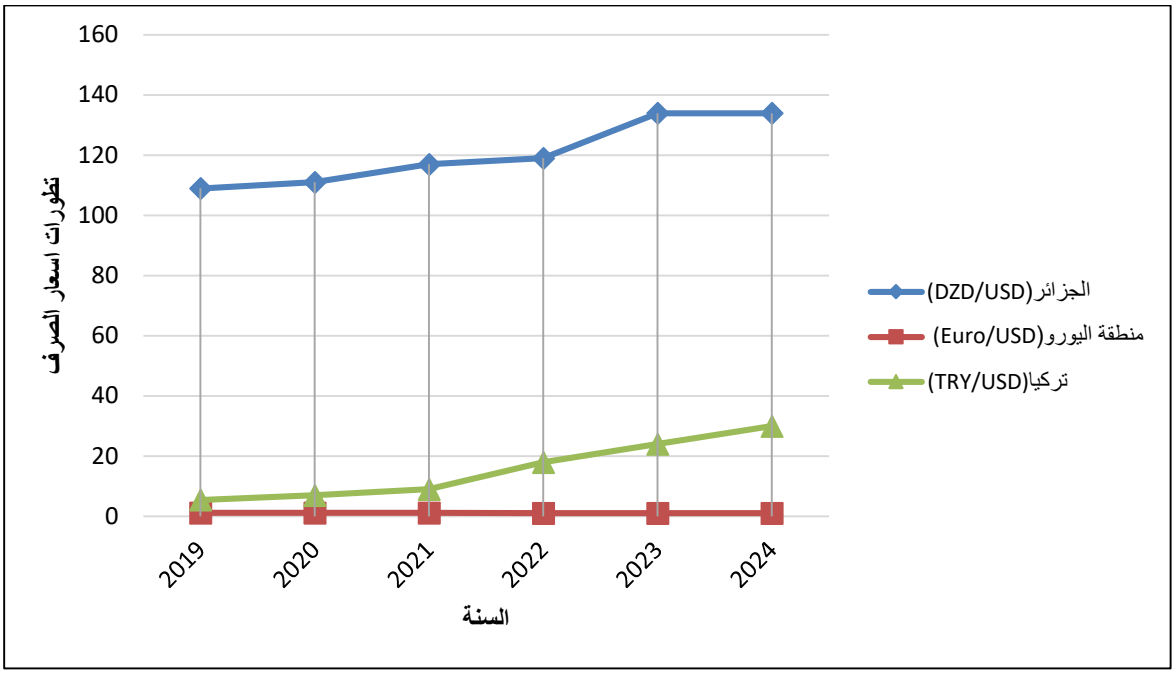
ويعكس هذا التدهور الضغوط المتزايدة على العملات الوطنية نتيجة ارتفاع فاتورة استيراد الطاقة، وتفاقم عجز الميزان التجاري، إضافة إلى الضغوط التضخمية المرتبطة بارتفاع أسعار البترول.

وفي الأخير تؤكد هذه النتائج وجود تباين هيكلي في أثر حرب أوكرانيا على أسعار الصرف داخل الدول الأورو–متوسطية، تبعا لوضعها الطاقوي (مصدّرة أو مستوردة للبترول)

وبذلك، يمكن اعتبار أسعار البترول قناة انتقال رئيسية للصدمات الجيو–اقتصادية نحو أسواق الصرف، خاصة في الاقتصادات المعتمدة بشكل كبير على الواردات الطاقوية.

يبين الشكل التالي تطور أسعار الصرف في بعض دول منطقة الأورو–المتوسط مقابل الدولار الأمريكي

الشكل 4: تطورات أسعار الصرف في دول منطقة الأورو–المتوسط (2019–2024)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية (2024)

يظهر هذا الشكل تطور أسعار الصرف مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 2019–2024 للدول التالية

1. الجزائر: يمثلها سعر الصرف (DZD/USD) أي الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي .
2. منطقة اليورو: يمثلها (Euro/USD) أي اليورو مقابل الدولار الأمريكي .
3. تركيا: يمثلها سعر الصرف (TRY/USD) أي الليرة التركية مقابل الدولار الأمريكي .

- يظهر الدينار الجزائري اتجاها تصاعديا معتدلا، ما يعكس انخفاضا تدريجيا في قيمته الاسمية مقابل الدولار، مع استقرار نسبي مقارنة ببعض الاقتصادات الأخرى.
- يُلاحظ أن سعر صرف اليورو مقابل الدولار ظل في نطاق ضيق نسبيا، مع تسجيل تراجع واضح خلال فترة ما بعد 2021، متأثرا بصدمة أسعار الطاقة وتشديد السياسات النقدية العالمية.
- في المقابل، تسجل الليرة التركية تدهورا في قيمتها مقابل الدولار، خاصة ابتداءا من سنة 2021، ما يعكس هشاشة الاقتصاد التركي وارتفاع الضغوط التضخمية والمالية.

وبالتالي، يبرز الشكل أن تأثير الاضطرابات الجيو–اقتصادية لم يكن متماثلًا بين دول المنطقة الأورو–متوسطية، بل اختلف باختلاف الهياكل الاقتصادية والسياسات المتبعة. خاصة بعد اندلاع حرب أوكرانيا في سنة 2022.

4.تحليل آليات التفاعل الاقتصادي بين أسعار الصرف وأسعار البترول في الدول الأورو–متوسطية

تعتبر العلاقة بين أسعار البترول وأسعار الصرف من القنوات الرئيسة لانتقال الصدمات الخارجية في الاقتصادات المفتوحة، خاصة في السياق الأورو–متوسطي الذي يتسم بتفاوت واضح في الهياكل الاقتصادية ومستويات الاعتماد على الطاقة.

وقد أبرزت الصدمات الجيو–اقتصادية الأخيرة، ولا سيما جائحة كوفيد–19 وحرب أوكرانيا، هشاشة هذا التفاعل وتعقّد آليات انتقاله، في ظل ارتفاع درجة عدم اليقين العالمي واضطراب الأسواقالدولية

جدول يوضح متوسط أسعار خام برنت (دولار/برميل) ومتوسط سعر صرف اليورو/الدولار الأمريكي خلال الفترة 2015–2024

الجدول 1 : متوسط أسعار خام برنت (دولار/برميل) ومتوسط سعر صرف اليورو/الدولار الأمريكي خلال الفترة 2015–2024

السنة	متوسط سعر خام برنت (دولار/برميل)	متوسط سعر صرف اليورو/الدولار الأمريكي
2015	52.4	1.11
2016	43.7	1.11
2017	54.2	1.13
2018	71.1	1.18
2019	64.3	1.12
2020	41.8	1.14
2021	70.9	1.18
2022	100.9	1.05
2023	82.5	1.08
2024	83.0	1.09

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية والبنك الدولي مؤشرات التنمية العالمية، 2024

اعتماداعلى هذه المعطيات، تبين أن معامل الارتباط (r) بيرسون بين سعر خام برنت وسعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي. لفترة 2015–2024 قدر حوالي0.46– يشير هذا المعامل إلى وجود علاقة عكسية متوسطة بين سعر خام برنت وسعر صرف اليورو/الدولار الأمريكي خلال الفترة المدروسة، أي أنه كلما ارتفع سعر النفط يميل سعر صرف(اليورو مقابل) الدولار إلى الانخفاض.

1. 4 قناة التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

يؤثر ارتفاع أسعار البترول بشكل مباشر على موازين التجارة الخارجية للدول الأورو–متوسطية. ففي الدول المستوردة للطاقة، يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة الواردات الطاقوية، مما يفاقم عجز الميزان التجاري ويرفع الطلب على العملات الأجنبية، وهو ما ينعكس في ضغوط متزايدة على أسعار الصرف الوطنية. في المقابل، تستفيد الدول المصدّرة للبترول من تحسن إيراداتها الخارجية وشروط التبادل التجاري، الأمر الذي يعزز احتياطيات النقد الأجنبي ويدعم استقرار أسعار الصرف (Krugman, P. R., Obstfeld, M., & Melitz, M. J., 2018)

4.2 قناة التضخم والسياسة النقدية

تعد أسعار البترول من المحددات الأساسية للتضخم، لا سيما في الاقتصاديات التي تعتمد بشكل كبير على الطاقة المستوردة. إذ يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة تكاليف الإنتاج والنقل، ما ينعكس على المستوى العام للأسعار. وفي مواجهة هذه الضغوط التضخمية، تلجأ البنوك المركزية إلى تشديد السياسة النقدية من خلال رفع أسعار الفائدة أو تقليص السيولة، وهو ما يؤثر بدوره على تدفقات رؤوس الأموال وأسعار الصرف. وتزداد حدة هذه الآلية خلال فترات الصدمات الجيو–اقتصادية التي تتسم بارتفاع عدم اليقين وتقلب التوقعات الاقتصادية(Bernanke, B. S, 2006)

2. 4 قناة التوقعات وعدم اليقين الجيو–اقتصادي

تلعب التوقعات دورا محوريا في تفسير تفاعل أسعار الصرف مع تقلبات أسعار البترول، خاصة خلال فترات الأزمات. ففي ظل تصاعد المخاطر الجيو–اقتصادية، يتجه المستثمرون إلى إعادة توجيه محافظهم نحو الأصول والعملات الآمنة، ما يؤدي إلى تقلبات حادة في أسواق الصرف. وتظهر الاقتصادات الأورو–

متوسطية، خصوصًا الصغيرة والمفتوحة منها، درجة عالية من الحساسية تجاه هذه التحركات، نظرًا لمحدودية قدرتها على امتصاص الصدمات الخارجية(Caldara, D., & Iacoviello, M, 2022)

4.4 قناة المالية العامة والاستدامة الاقتصادية

في الدول المصدّرة للبترول، يساهم ارتفاع أسعار النفط في تحسين وضعية المالية العامة من خلال زيادة الإيرادات الجبائية النفطية، مما يخفف الضغوط على الميزانية ويدعم الاستقرار النقدي. أما في الدول المستوردة للطاقة، فإن ارتفاع أسعار البترول يفرض أعباء إضافية على المالية العامة، سواء عبر زيادة دعم الطاقة أو ارتفاع النفقات العمومية، وهو ما قد ينعكس سلبا على الثقة في العملة الوطنية ويزيد من تقلبات أسعار الصرف

تبرز التجربة الأورو–متوسطية أن استجابة أسعار الصرف لتقلبات أسعار البترول ليست موحّدة، بل تتأثر بطبيعة نظام سعر الصرف، ومستوى تنويع الاقتصاد، ودرجة الاعتماد على الطاقة المستوردة، إضافة إلى فعالية السياسات النقدية والمالية المعتمدة. وقد أظهرت الصدمات الجيو–اقتصادية الأخيرة أن الاقتصادات الأكثر تنويعا والأقل اعتمادا على الطاقة كانت أكثر قدرة على امتصاص الصدمات النفطية والحد من انعكاساتها على أسواق الصرف)منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(2022 ,يبيّن هذا التحليل أن التفاعل بين أسعار البترول وأسعار الصرف في الدول الأورو–متوسطية يتم عبر قنوات متعددة ومتشابكة، تتعزز حدّتها خلال فترات الصدمات الجيو–اقتصادية. كما تؤكد هذه النتائج أن خصوصية الهياكل الاقتصادية ومستوى الاعتماد على الطاقة، إلى جانب فعالية السياسات الاقتصادية، تمثل عوامل حاسمة في تحديد درجة تأثر أسعار الصرف بالصدمات النفطية، ما يستدعي اعتماد مقاربات اقتصادية مرنة ومتكاملة لمواجهة تقلبات البيئة الاقتصادية الدولية) وكالة الطاقة الدولية (2022 ,

5.الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تقلبات أسعار البترول على أسعار الصرف في الدول الأورو–متوسطية خلال الفترة 2015–2024، مع التركيز على الصدمات الخارجية التي شهدها الاقتصاد العالمي، خاصة بعد جائحة كوفيد–19 واندلاع الحرب الروسية–الأوكرانية سنة 2022. وقد سعت الدراسة إلى إبراز طبيعة العلاقة بين أسواق الطاقة وأسواق الصرف في ظل التحولات الجيو–اقتصادية المتسارعة وارتفاع مستويات عدم اليقين العالمي.

وقد أظهرت النتائج أن أسعار البترول تُعد من أبرز العوامل المؤثرة في استقرار أسعار الصرف، حيث تزامن الارتفاع الحاد في أسعار النفط خلال سنة 2022، والذي بلغ فيه سعر خام برنت حوالي 101 دولار للبرميل، مع اضطرابات ملحوظة في أسواق الصرف، تمثلت في تراجع قيمة اليورو وتدهور الليرة التركية، مقابل استقرار نسبي للدينار الجزائري مدعوماً بتحسن الإيرادات النفطية. كما كشفت الدراسة، من خلال استخدام معامل ارتباط بيرسون، عن وجود علاقة عكسية متوسطة بين أسعار النفط وسعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي، حيث بلغ معامل الارتباط ($r = -0.46$) ، وهو ما يعكس حساسية أسواق الصرف تجاه الصدمات النفطية، خاصة في الاقتصادات المستوردة للطاقة.

كما بيّنت الدراسة أن فترات عدم الاستقرار العالمي، سواء المرتبطة بالأزمات الصحية أو النزاعات الجيوسياسية، تُسهم في تعميق حدة التفاعل بين أسعار الطاقة وأسعار الصرف، الأمر الذي يُضعف قدرة السلطات النقدية على تحقيق الاستقرار النقدي في الأجل القصير. وفي هذا السياق، أظهرت النتائج أن السياسات النقدية، رغم أهميتها، تبقى محدودة الفعالية أمام الصدمات الهيكلية الكبرى، حيث لجأت عدة بنوك مركزية إلى تعديل أسعار الفائدة أو التدخل المحدود في سوق الصرف بهدف الحد من انتقال آثار التقلبات النفطية إلى الاقتصاد المحلي.

وتؤكد النتائج المتوصل إليها صحة الفرضية الأولى، إذ تبيّن أن تقلبات أسعار البترول التي أعقبت اندلاع الحرب الروسية–الأوكرانية أدت إلى زيادة واضحة في عدم استقرار أسعار الصرف في الدول الأورو–متوسطية، ولا سيما في الدول المستوردة للطاقة، وهو ما يعكس ارتفاع درجة تأثر أسواق الصرف بالتقلبات النفطية في بيئة جيو–اقتصادية تتسم بتزايد حالة عدم اليقين العالمي.

كما تؤكد الدراسة صحة الفرضية الثانية، والمتمثلة في اختلاف تأثير أسعار البترول على أسعار الصرف تبعاً لطبيعة الهياكل الاقتصادية للدول محل الدراسة. فقد أظهرت النتائج أن الدول المصدّرة للبترول استفادت نسبياً من ارتفاع الأسعار العالمية من خلال تحسن الإيرادات الخارجية وتعزيز بعض مؤشرات الاستقرار النقدي، مما ساهم في دعم استقرار عملاتها الوطنية. في المقابل، واجهت الدول المستوردة للبترول ضغوطا متزايدة على أسعار صرفها نتيجة ارتفاع فاتورة الواردات الطاقوية واتساع اختلالات ميزان المدفوعات.

وتبرز هذه النتائج أهمية مراعاة خصوصية الهياكل الاقتصادية ودرجة الاعتماد على الطاقة عند تحليل آثار الصدمات النفطية، إذ تختلف قدرة الاقتصادات على امتصاص هذه الصدمات تبعاً لمرونة سياساتها الاقتصادية والنقدية ومستوى تنوعها الإنتاجي. وفي ضوء ذلك، توصي الدراسة بضرورة تعزيز التنويع الاقتصادي، وتطوير آليات إدارة المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار الطاقة، إلى جانب تبني سياسات نقدية ومالية أكثر مرونة لمواجهة الصدمات الخارجية.

ورغم أهمية النتائج المتوصل إليها، تبقى هذه الدراسة محدودة بعينة الدول والفترة الزمنية المعتمدة، مما يفتح المجال أمام دراسات مستقبلية أكثر تعمقا باستخدام نماذج قياسية متقدمة، مثل نماذج VAR وGARCH، لتحليل العلاقات السببية وديناميكية التفاعل بين أسعار البترول وأسعار الصرف بدرجة أكبر من الدقة والموثوقية.

6.التوصيات

استنادا إلى النتائج المتحصّل عليها، توصي الدراسة بما يلي:

1. تعزيز تنويع الهياكل الاقتصادية في الدول الأورو–متوسطية، خاصة المستوردة للطاقة، للحد من درجة انكشافها على تقلبات أسعار البترول والصدمات الجيو–اقتصادية الخارجية.
2. اعتماد سياسات نقدية أكثر مرونة تأخذ في الحسبان تأثير الصدمات الطاقوية على أسواق الصرف، مع تعزيز أدوات التدخل الوقائي في فترات عدم الاستقرار العالمي.
3. تحسين إدارة مخاطر الطاقة من خلال تنويع مصادر التوريد الطاقوي وتسريع الانتقال نحو الطاقات المتجددة، بما يخفف الضغط على ميزان المدفوعات وأسعار الصرف.

4. تعزيز التنسيق بين السياسات النقدية والمالية لضمان استجابة متكاملة للصدمات الخارجية، خاصة في الاقتصادات ذات الاعتماد المرتفع على الواردات الطاقوية.

7.قائمة المراجع

Bank, E. C. (2023). Statistical Data Warehouse. *https://sdw.ecb.europa.eu.*

Bank, W. (2022). World Development Indicators 2022. Washington, DC: World Bank.

Bernanke, B. S. (2006). The global saving glut and the U.S. current account deficit. Speech at the Sandridge Lecture,. La surabondance mondiale de l'épargne et le déficit du compte courant des États-Unis.

Caldara, D., & Iacoviello, M. (2022). Measuring geopolitical risk. American Economic Review,, 1194–1225.

Energy prices. Our World in Data. (2024). Récupéré sur https://ourworldindata.org

European Central Bank. (2023).

European Central Bank. (2023). Statistical Data Warehous. (s.d.).

federal reserve bank of st louis. (s.d.). Récupéré sur https://fred.stlouisfed.org

https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2022/04/19/. (2022). the War in Ukraine. International Monetary Fund.

International Energy Agency. (2021).

International Energy Agency. (2022). Paris.

International Energy Agency. (2022). Russia's war on Ukraine: Implications for energy markets.

(2023). International Financial Statistics. Washington, DC: International Monetary Fund.

International Monetary Fund. (2021).

International Monetary Fund. (2023). Global financial stability report: Banking on the horizon. International Monetary Fund.

International Monetary Fund. (2022). Washington.

International Monetary Fund. (2023). International Financial Statistics. Washington, DC: International Monetary Fund.

interreg euro-Med. (s.d.). Récupéré sur https://interreg-euro-med.eu

Krugman, P. R., Obstfeld, M., & Melitz, M. J. (2018). International economics: Theory and policy. (11th ed.)Pearson Education.

OPEC. (2021). According to the World Oil.

Organisation for Economic Co-operation and Development. (2022). The economic consequences of the war in Ukraine. OECD.

Our World in Data ,U.S. Energy Information Administration (EIA). (2024).

Word Bank. (2021).

World Development Indicators . (2024).

world energy. (2022). Récupéré sur https://www.iea.org/reports/world-energy-outlook-2022

البنك الدولي. (2022). مؤشرات التنمية العالمية. تم الاسترداد من https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

البنك المركزي الأوروبي .(2023) .التقرير السنوي لعام 2023 Récupéré sur . *https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators*

الوكالة الدولية للطاقة. (2022). تقرير آفاق الطاقة العالمية. بنك الاحتياطي الفيدرالي.

الوكالة الدولية للطاقة. (بلا تاريخ). آفاق الطاقة العالمية. تم الاسترداد من https://www.iea.org/reports/world-energy-outlook-2021

صندوق النقد الدولي .(2022) .آفاق الاقتصاد العالمي: مواجهة أزمة تكاليف المعيشة.واشنطن: صندوق النقد الدولي.

صندوق النقد الدولي. (2022). آفاق الاقتصاد العالمي: مواجهة أزمة تكاليف المعيشة. تم الاسترداد من *https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2022/04/19*

صندوق النقد الدولي. (2023). الإحصاءات المالية الدولية. تم الاسترداد من *https://www.imf.org/en/Data*

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .(2022) .المؤشرات الاقتصادية الرئيسية.باريس.

منظمة عالمنا في بيانات .(2024) .إحصاءات الطاقة العالمية والبيانات المرتبطة بها.واشنطن.

وكالة الطاقة الدولية . (2022). تقرير الطاقة العالمية. باريس.